مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 03 السنة 2020 ص 288 - 305

تاريخ الإرسال: 2020/02/18 تاريخ القبول: 2020/04/18

وصف الأكثرية بين القرآن الكريم والديمقراطية: أي مفارقة؟

Majority Description Between the Quran and Democracy: What Paradox?

نور الدين حاروش Noureddine Harrouche
harrouche.noureddine@univ-alger3.dz
جامعة الجزائر 3 University Of Algiers 3

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لتوضيح طبيعة الأكثرية في القرآن الكريم والتي وصفت بالضلال عموما لأن تعاليم الدين الإسلامي تقوم على الرأي الصائب والسديد بصرف النظر عن عدد افراده، وفي الديمقراطية التي بنيت على إتباع رأي الأغلبية بغض النظر عن صحته أو سداده.

وهو ما جعلنا نقف عند نشأة الديمقراطية ومبادئها لمعرفة حقيقتها وحقيقة معناها والتي ليست بالضرورة حكم الشعب كما يشاع، بل جزء من الشعب كونها همشت فئتين من أفراد المجتمع عند بداية ممارستها في اليونان، كما نوضح كذلك أنها لم تكن محل قبول وترحاب من طرف أشهر فلاسفة اليونان أنفسهم، وهنا تكمن المفارقة، لا سيما وأن الديمقراطية أصبحت وكأنها كتاب مقدس؟

الكلمات المفتاحية: الأغلبية أو الأكثرية، نشأة الديمقراطية، الممارسة الديمقراطية، فلاسفة اليونان، الأكثرية في القرآن،

Abstract:

This paper aims to clarify the concept of the majority in the Noble Quran, which has been described as generally misleading, Because the principles of the Islamic religion are based on right and sound opinion regardless of its number, and in democracy that is built on following the opinion of the majority regardless of its validity or repayment.

المؤلف المرسل: نورالدين حاروش الإيميل-harrouche.noureddine@univ alger3.dz

This is what made us stand at the emergence of democracy and its principles to know its truth and the truth of its meaning, which is not necessarily the rule of the people as is rumored. Rather, it is part of the people, as it marginalized two groups of members of society at the beginning of its practice in Greece, as we also make clear that they were not accepted and welcomed by the most famous philosophers of Greece themselves, and here lies the paradox, especially since democracy is now like a sacred book?

Keywords: majority, origin of democracy, democratic practice, philosophers of Greece, majority in the Quran**.**

مقدمة:

لطالما درسنا ودرّسنا موضوعات العلوم السياسة والفكر السياسي ووقفنا عند مختلف النظريات التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية وتبرز العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكم توقفنا طويلا عند الديمقراطية والنظام الديمقراطي، الذي يتباهى به الغرب ويزعم بأنه بفضله وصل إلى ما وصل إليه، وبما أننا قوم تبع، أخذنا ذلك كمسلمة وبدأنا في التخبط يمينا وشمالا فجمعنا وكدسنا مبادئ الديمقراطية وعجزنا عن بناء نظام ديمقراطي، وشتان بين التكديس والبناء؟

الديمقراطية، كلمة يونانية مكونة من كلمتين وهما **ديموس**، وتعني الشعب، و**قراطوس** وتعني السلطة، وعليه فالديمقراطية معناها حكم الشعب؟ هذا ما يعرفه العام والخاص، و لكن ما لا يعرفه الناس هو هذا الشعب؟ هل فعلا كل الشعب يمارس الحكم أم جزء من الشعب أم جزء من بعض من الشعب؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذلك الغزو الثقافي الإغريقي الغربي والمركزية الأوربية التي رضخنا لها وسلمنا بها وكأن ذلك منزل من السماء...كل المفاهيم والمصطلحات بما فيها الديمقراطية كلمات إغريقية يونانية، ونخشى في يوم ما نجد في القواميس والموسوعات كلمة القرآن الكريم كلمة إغريقية تعني شعر أو نثر أو قصة ...استغفر الله العظيم؟

وتكمن المفارقة في هذه الديمقراطية أو النظام الديمقراطي القائم على حكم الشعب أو حكم الأغلبية عن طريق القرعة أو الانتخابات التي تعبر عن رأي الشعب، فهل فعلا رأي الشعب أو الأغلبية يؤخذ به وكأنه الرأي الصائب أم أن في الأمر شك؟

بالمقابل تعاليم الدين الإسلامي تبرز أن الرأي الصائب والسديد هو من يؤخذ به بغض النظر عن الأطراف التي تنادي به، ولو كان فردا واحدا. كما أننا لسنا هنا بصدد المقارنة بين القرآن الكريم والديمقراطية، لان المقارنة لا تجوز لا أفقية ولا عمودية بين كتاب سماوي وفكر وضعي بشري، وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا الإحساس بظلم الديمقراطية وجور الأغلبية وضلالها في اغلب الأحيان، ليس من طرفي فقط ولكن حتى من طرف أشهر فلاسفة اليونان أنفسهم نطرح الإشكالية التالية:

أين يكمن خير البشرية، هل في خيرة وسداد الرأي أم في أغلبية الأفراد ولو على حساب الرأي؟ وماذا عن الأغلبية في القرآن الكريم والأغلبية في الديمقراطية أو الأنظمة الديمقراطية؟

سنحاول التطرق لكل هذه الإشكالات بنوع من التفصيل والتحليل من خلال المحاور التالية:

1. مفهوم الديمقراطية ونشأتها
2. خصائص الممارسة الديمقراطية ومبادئها كنظام حكم
3. نقد الأغلبية في النظم الديمقراطية من خلال القران الكريم

المحور الأول: مفهوم الديمقراطية ونشأتها

يقول (**إزوقراط** Isocrates 436 – 338 ق م) عن أثينا اليونانية:" لقد تقدمت أثينا في شوطها وخلفت بقية العالم وراءها بمراحل في الفكر والتعبير حتى أصبح تلاميذها أساتذة الدنيا، وجعلت اسم اليونان مميزا لا لجنس من الأجناس بل لقدرة عقلية، كما جعلت لقب اليونان شارة للعلم لا دليلا على أصل جنسي مشترك" ...

الحضارة اليونانية أو الإغريقية، الغرب، اليونانيون، أثينا... هم مصدر كل الفكر والفلسفة في العالم... تكاد هذه الأقاويل والأطروحات تهيمن على عقول البشر من الشرق إلى الغرب، والحقيقة هو ذلك التجاهل وعدم تقدير أهمية الحضارات الشرقية العديدة السابقة، ولا حتى الحضارات اللاحقة، حيث ترى هذه الأطروحات أن الحضارات الأخرى غير ناضجة أو ناقلة لهذا الفكر، ولكن الراجح هو كون الفلسفة والفكر السياسي لم يبدأ مع اليونان، بل سبقتهم إلى ذلك حضارات شرقية عديدة، والقائلون بكون اليونان هم مصدر الفكر الإنساني ينطلقون مما عرف بالمركزية الأوربية الغربية القائلة بأن (اليونان) منطلق كل شيء مما يوضح جليا ذلك الاستعلاء الحضاري للفرد الأوربي أو الرجل الأبيض الذي يصلح دون غيره للفكر والعلم و القيادة، أما باقي الأجناس فهم برابرة يصلحون للتنفيذ دون التفكير.

لا يوجد شيء "اسمه حضارة صافية" بل حضارة إنسانية واحدة تكون لها سمات معينة في هذه الحقبة أو تلك، وتكون حاصل التفاعل المستمر والتاريخي للشعوب، وعلى هذا الأساس فإن قصة الحضارة تبدأ من الشرق كما يؤكد ذلك "**وايل ديورانت**"عندما اعترف ببعض الحقيقة عن أثر الإنجازات العلمية العربية في مؤلفات علماء الغرب الذين مهدوا بدورهم للنهضة العلمية الأوربية، حيث يقول : "إن قصة الحضارة تبدأ من الشرق، لا لأن آسيا كانت مسرحا لأقدم مدنية معروفة لنا فحسب، بل لأن تلك المدنيات كونت البطانة والأساس للثقافة اليونانية والرومانية التي ظل العديد من الغربيين يظن . خطأ. أنها المصدر الوحيد الذي استقى منه العقل الحديث ...(*)، فكم من مخترع من المخترعات الضرورية في حياتنا، وكم من نظامنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومما لدينا من علوم وآداب ومالنا من فلسفة ودين ترتد إلى الشرق ...وبالرغم من هذا فإن التعصب الإقليمي الذي ساد كتابتنا للتاريخ حيث نبدأ رواية التاريخ من اليونان ونلخص آسيا كلها في سطر واحد، لم يعد مجرد غلطة علمية، بل ربما إخفاقا ذريعا في تصوير الواقع ونقصا فاضحا في ذكائنا"[1]

هذه الشهادة وهذا الاعتراف ولو لبعض من الحقيقة وليست الحقيقة كلها، تدعم سعينا الحثيث لإبطال أقوال ومزاعم الغرب المتفوق والذي نزل عليه "الوحي الفكري" مع بداية الحضارة الإغريقية...

وبما أن موضوعنا يتناول الديمقراطية ومبادئها فلا بأس أن ننظر فيها ومن خلال أهلها (وشهد شاهد من أهلها) ونقصد بهم **المؤرخين** القدماء الذين أكدوا أن الاتصال المباشر بين اليونان وفارس كانت سببا في استلهام الكثير من الأفكار، كما أن انطلاق الفكر من أثينا وليس من إسبرطا أو مقدونيا باعتبار أثينا اقرب المدن اليونانية إلى جزيرة **ديلوس** التي هي بدورها على اتصال مباشر بفارس، فنجد **(هيرودوت 484 . 425 ق م)**، أب التاريخ، شرح كيف كانت الحياة السياسية في فارس وما بين النهرين وسجل طبيعة الحكم الفارسي وما ينبغي أن يكون عليه في أثينا وقد كان ذلك على لسان ثلاثة فلاسفة هم: **أوتانيس** الذي كان يدافع عن نظام شبه ديمقراطي، و**ميجابيس** الذي يفضل النظام الارستقراطي وحكم الأقلية، بينما **داريوس يفضل** النظام الملكي.

ومن خلال مناقشات هؤلاء توصلوا إلى خضوع الجميع لغالبية الشعب، والمواطن الذي لا يقبل صورة الحكم القائم يحترم وهو يحترم الحكم من جهته، ومن هذه النتيجة تم تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب.

كما أن فلاسفة اليونان الأوائل قبل سقراط مثل **طاليس** و**اناكسيماندر** و**اناكسيمان**، الذين ظهروا خلال القرن السابع والسادس ق م، وهم من كبار الحكماء السبعة اليونانيين كانوا جميعا يعيشون في مدينة **ميلات** وهي تابعة لفارس ولا تقع في سواحل اليونان، من جهته **(فيثاغورس** القرن 8 ق م)، ولد **بساموس** وهو الشاطئ الغربي لفارس. وهذا كاف للقول أن الديمقراطية كممارسة على الأقل ليست منتوج إغريقي بل أسيوي فارسي، ولكن الغرب بصفة عامة معروف تاريخيا بالسطو على أفكار الشرق وانتسابها له.

هذا من حيث نشأة الديمقراطية الغربية المزعومة أما من حيث أهميتها كنظام حكم قائم على الاختيار أو الانتخاب بالأغلبية فلم يكن محل إجماع حتى في اليونان،

وليس من طرف العامة ولكن من طرف أشهر الفلاسفة الذين تغنت بهم اليونان واعتبرت أنها أنجبت للإنسانية ثلاثة فلاسفة عباقرة لم ولن تنجبهم أية امة من قبل وهم **سقراط** و**أفلاطون** و**أرسطو**، فما هو رأي هؤلاء في الديمقراطية؟

فهذا (**سقراط:** 470 . 399 ق م) الفيلسوف الإنساني الذي ركز اهتمامه بالسياسة وعلم الأخلاق، كان يمضي جل أوقاته في الشارع والأسواق والملاعب والمآدب، يقدم محاوراته التي كان يقصد من وراءها تربية المجتمع، ومن أفكاره أنه هاجم الديمقراطية نتيجة مساواتها بين العالم والجاهل في الحكم، وفضل النظام الارستقراطي على الديمقراطي، لكنه لم ينكر على الديمقراطية حرية الفكر، ويرى أنه لا يمكن أن يكون كل الناس في الحكومة نتيجة عدم أهلية البعض؟ وهذه دلالة على أن الديمقراطية وطريقة الاختيار أو الانتخاب لا تضمن دائما المؤهلين لتولي الحكم، كونها لا تعرف الإقصاء ولكن لا تضمن جودة النتائج، ونظام الحكم و طرق التسيير وتحقيق التنمية كلها أعمال مقصودة وواعية وأهدافها مسطرة وبالتالي تتطلب إسناد هذه المهام لذوي الكفاءة والجدارة والخبرة والمؤهل العلمي، ولا يمكن أن تتحقق في الديمقراطية من خلال الانتخاب أو الاختيار لأن عوامل ومعطيات غير علمية وغير منطقية تتدخل في العملية، لذلك قال سقراط إنما سبب زوال الحكومات يعود لجهل الحكام والحديث قياس؟

من جهته يرى (**أفلاطون**427 . 347 ق.م) بأن العلم والمعرفة لا يمكن فصلهما عن أي نظام سياسي عادل، و هو مثل أستاذه **سقراط** لا يثق في الديمقراطية، لذلك يتهم على أنه من بين المدافعين عن الديكتاتورية، لكن حقيقة الأمر غير ذلك، وهي أن عدم ثقته في الديمقراطية إنما يعود كما ذكرنا آنفا لعدم ضمان مخرجاتها وهي جودة وكفاءة الحكام والمسؤولين؟

ألّف أفلاطون كتابه الجمهورية وهو عبارة عن محاورات على لسان سقراط [2]، وفي هذا المؤلف لم يترك شيئا إلا ودرسه وحلله، فقد تناول دراسة الرجل الصالح والحياة الصالحة التي يجب أن تكون في دولة صالحة، ودرس معرفة ماهية الخير وسبيل الحصول عليه، كما تناول كل نشاط فردي وجماعي، وعلم الأخلاق

والاقتصاد والفن والتربية والفلسفة ...ويبقى في هذا الكتاب طغيان نظرية واحدة وهي الحياة السياسية في دولة المدينة الشئ الذي يجعل أفلاطون يبحث عن نظرية ثانية بسبب قصور النظرية الأولى كما يقول أرسطو .والفكرة الأساسية في الجمهورية هي وحي من نظرية أستاذه سقراط القائلة بأن الفضيلة هي المعرفة، وقد تعززت هذه الفكرة لديه بخبرته السياسية التعيسة والمخيبة للآمال، وتبلورت بإنشاء الأكاديمية لتنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفكرة فلسفة صناعة الحكم والحكام[3] .

في كتابه الثاني رجل الدولة (السياسي) تراجع عن بعض أفكاره التي تضمنها الكتاب الأول" الجمهورية" نظرا لتناقضها مع الشعور السائد لدى الأثينيين خاصة فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية، وفي كتابه القوانين (النواميس) أعترف بوجوب سيادة القانون أي أنه أعاد الاعتبار للقوانين الدستورية التي هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للأثينيين، ونقطة تحول أفلاطون هي خضوع الحاكم الفيلسوف والمحكومين للقانون والدستور.[4]

وقد رتب أفلاطون أنظمة الحكم التي بإمكانها التحقق في أي مكان وزمان ترتيبا خماسيا تفاضليا وأولها هي الحكومة الأرستقراطية، وهي حكومة الممتازين والحاكم فيها فيلسوف، حكومة الفرد الفاضل، فهو على درجة عالية من الذكاء والمعرفة والفطنة والحكمة وعلى قدرة فائقة في الإدراك، وفكرة الخير لا تفارقه وهذا أمر طبيعي لأنه يحاول دائما أن يتشبه بالإله، وبالتالي فهذا النوع من الحكام ليس بحاجة إلى قوانين تقيده، ففضيلته وحكمته تجعلانه دائما يتخذ القرار الصائب والأصح، والحاكم الفيلسوف يسعى إلى توجيه شعبه إلى الطريق المستنير ومنه إلى السعادة الحقيقية، وكما يعمل دائما على قمع الفساد لذا وضع أفلاطون زمام الحكم والسلطة في أيدي الفلاسفة، ولم يترك الأمر للديمقراطية والانتخابات التي قد تفرز عكس ما كان يتصوره. وأسوأ الأنظمة عنده طبعا هي النظام الديمقراطي الذي تعمه الفوضى ويساوي بين الأفراد ويبعد الفلاسفة عن الحكم، لكن بعد حياة طويلة ومريرة وتجارب وخبرات توصل أفلاطون إلى أن دولته المثالية ونظامها الأرستقراطي وحاكمها الفيلسوف على درجة كبيرة من المثالية ولا يمكن أن تتحقق في دولة واقعية، وعلى هذا

يعيد النظر في بعض آرائه ويلجأ إلى وضع نظام جديد هو الجمع بين الحكمة في النظام الملكي أو الارستقراطي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي[5].

معلم وفيلسوف يوناني آخر (**أرسطو** 384 . 322ق.م) اهتم بالأخلاق والسياسة من خلال البحث في الأسس النظرية والعلمية والتي تدعم مجموعة النظريات والمعتقدات، فإن علم الأخلاق يبحث فيما ينبغي أن يكون عليه السلوك الخير وهو علم معياري وفرع من السياسة [6]، وقد ركز أرسطو على عدة مجالات في بحوثه منها علاقة الدولة بالحرب والسلم، فيقول بأن الحرب والغزو والاحتلال والتوسع هي وسائل مشروعة للتملك وهي محصورة لطائفة فقط من البشر وهم الإغريق،(التفوق والاستعلاء الحضاري الغربي) ومن جهة أخرى يقسم أرسطو البشر إلى قسمين سادة وعبيد، فأما السادة فهم اليونانيون وحدهم يتمتعون بحق السيطرة والقيادة والتوجيه والآخرون عبيد..(أجل للإغريقي حق السيطرة على المتوحش)، أما العبد فهو أداة حية لا فضيلة له، وإن صادف وجود فضيلة فذلك من فضل سيده؟

ميز أرسطو بين نوعين من الحكومات: الصالحة وهي التي تحقق سيادة القانون وبسيادته يسود العدل، والحكومات الفاسدة أو غير الصالحة.

تشمل الحكومات الصالحة: الحكومة الملكية أو الدستورية في المرتبة الأولى وهي حكومة الفرد الفاضل العاقل العادل، قد يمكن الدولة من تحقيق أمال وانجاز الأعمال نظرا لسرعته في اتخاذ القرارات، لكن عيبه أنه ينقلب إلى حكم استبدادي عندما يواجه الملك أزمات ويشعر بالضعف كما أنه يعيب عليه فكرة الوراثة وتداول السلطة بين أعضاء الأسرة المالكة دون النظر إلى المؤهلات السياسية. وتأتي في المرتبة الثانية الحكومة الأرستقراطية، وهي حكومة الأقلية العادلة أي النخبة التي تحتكر السلطة والعلم، وميزتها أنها الفئة المؤهلة من ناحية العلم لأن أهلها أثرياء يتوفرون على الإمكانيات التي تمكنهم من التعليم، وعيبها هو أن الحكام يتجاهلون مطالب الشعب ولا يحسون بما يعيشه الشعب. وتأتي الحكومة الديمقراطية ثالث الحكومات الصالحة وهي حكم الأغلبية الشعبية ويعتبرها من الأنظمة البناءة لأنها تمنح الأفراد فرص متساوية وتسيّر الأمور حسب قوانين تنال موافقة الأمة، لكن

عيبها يكمن في الفوضى التي تنشأ عنها وتؤدي إلى تدهور الوضع السياسي.[7]

وبالطبع فإن فساد الحكومات الصالحة ينتج لنا حكومات فاسدة وهي الحكومة الطاغية، حكومة الفرد الاستبدادي والناتجة عن فساد الحكم الفردي الملكي، والحكومة الأليجارشية، وهي حكومة الأقلية الغنية وهي نتيجة فساد الحكم الأرستقراطي، والحكومة الديماغوجية، وهي حكومة العامة المتبعين أهواءهم أو حكومة الغوغاء وهي ناتجة عن فوضى الديمقراطية.

من خلال هذه الآراء لأهل (منبع الديمقراطية) من فلاسفة يونانيين، يتضح لنا جليا بأن الديمقراطية لم تكن محل ترحيب نتيجة طغيان رأي الأغلبية في بعض الأمور الحساسة كممارسة الحكم وإخضاعه لمن لا ستحقونه أو لمن لا تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لذلك، ونتيجة لعملية الانتخاب أو الاختيار تتدخل عوامل أخرى غير منطقية يمكن أن ترجح الكفة لجاهل أو أمي ليتولى منصب الحاكم؟؟ ولكن هل الديمقراطية أو الممارسة الديمقراطية، إذا سلمنا بأنها حكم الشعب، هي فعلا كذلك؟

المحور الثاني: خصائص الممارسة الديمقراطية ومبادئها كنظام حكم

لقد أشرنا في مقدمة الدراسة بأن الممارسة الديمقراطية أو السياسية لم تكن شاملة ولم تكن حكم الشعب كل الشعب، وعليه نسلط الضوء على تلك الممارسة السياسية الديمقراطية التي كانت سائدة في دولة المدينة أثينا، وهذا ما يدفعنا لدراسة المجتمع الأثيني ومعرفة تركيبة سكانه .

فعلا فلم يتساو سكان المدينة أثينا (بصفتها معقل الديمقراطية وأصل نشأتها كما قيل لنا) في الحقوق والحريات والممارسة السياسية، فالمواطنون *مثلا يتمتعون وحدهم بكامل الحريات والحقوق وعددهم ضئيل مقارنة بباقي السكان ويتمثلون في بضعة قبائل** وهي العائلات المسيطرة في المدينة، كما توجد فئة أو طبقة أخرى وهم الأجانب والتي تمثل الأكثرية، وأخيرا فئة العبيد وهم بمثابة وسائل عمل لا غير.

إن الحديث عن مجتمع متكون من عدة طبقات متمايزة يؤدي إلى الحديث عن وجود تمايز وصراع طبقي، ولكن قبل ذلك نحاول دراسة هذه الطبقات الاجتماعية.

1 . **طبقة المواطنون الأحرار** : هي الفئة التي تحكم وتسير البلاد، وهم من أصل أثيني، حيث يقتسمون إدارة شؤون المدينة حسب قدراتهم البدنية ومؤهلاتهم العقلية والعلمية، لأن المفكرين اليونانيين كانوا يبحثون على الوظيفة التي تلاءم كل فرد ويستطيع القيام بها على أحسن وجه، فمنهم من تتوفر فيه صفات الحكم، والآخر لحمل السلاح والتصدي للأعداء والدفاع عن الدولة والثالث لحرث الأرض وتوفير المواد الغذائية لجميع السكان... وبالرغم من هذا فقد كانت هناك بعض الصراعات الداخلية ...

2 . **طبقة الأجانب** : هم الأجانب الذين يعيشون في أثينا بقصد تنشيط التجارة الخارجية، وميزتهم أنهم أحرار أي لا يخضعون لأية سلطة حاكمة في أية مدينة، إلا أن بقاءهم بدولة المدينة يتوقف على حسن تصرفهم وعدم قيامهم بأعمال تتنافى والمصلحة العامة، وإلا فسيطردون في أية لحظة، للتذكير فإن هذه الفئة وبالرغم من الدور الاقتصادي الذي تلعبه فهي لا تتمتع بأية حقوق سياسية.

3 . **طبقة العبيد** :مهمة هذه الطبقة هي العمل لإرضاء وإشباع حاجيات طبقتي الأحرار والأجانب، وهي مثل الطبقة الثانية محرومة من جميع الحقوق السياسية، بل هي بمثابة أدوات العمل وأداة طيعة في أيدي العائلات والأسر الراقية[8].

ما ميز النظام السياسي لدولة المدينة هي تلك الممارسة الديمقراطية المباشرة، فكان الأفراد (المواطنون الأحرار) يحضرون الاجتماعات العامة ويختارون بأنفسهم من يثقون فيهم ليقوموا بالأدوار السياسية، من خلال **الجمعية العمومية (الإكليزيا)، والمجلس النيابي أو مجلس الخمسمائة.**

هذه الجمعية تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن العشرين وهي أعلى سلطة سياسية في دولة المدينة، و قليلا ما كان يكتمل النصاب فلا يتعدى الحضور ثلاثة ألاف من أصل أربعين ألفا؟

مهمة هذه الجمعية التصويت على القوانين ومراسيم تنفيذها وانتخاب القادة العسكريين والقضاة ومراقبة أعمالهم فتقترح القوانين وتحتدم المناقشات لأن من حق الجميع أن يدلوا بآرائهم ويجري التصويت برفع الأيدي وإذا دعت الضرورة عمدوا إلى

الاقتراع السري، وإذا تبين فيما بعد أن أحد التشريعات كان مضرا أو خطرا أقترح الحضور معاقبة صاحب الفكرة،

أما المجلس النيابي أو مجلس الأعيان أو مجلس الخمسمائة، فتشبه مهمة هذا المجلس مهمة مجلس الوزراء في العصر الحالي، فكانت الجمعية العمومية تنتخب أعضاؤه ليشرفوا على تنفيذ قراراتها، وسمي بمجلس الخمسمائة لأنه يضم 500 عضو ينتمون إلى 10 قبائل أثينية، أي كل قبيلة ترسل 50 مندوبا عنها إلى المجلس النيابي(50 في 10 يساوي500).

وحتى تتمكن القبائل العشرة من تسيير المجلس بطريقة ديمقراطية يتولى ممثلو كل قبيلة الحكم عشر (1/10)أيام السنة* ويضاف إليها ممثل عن كل قبيلة من القبائل التسعة البعيدة عن المجلس لمراقبة أعمال المجلس، أما رئيس المجلس فيختار بالاقتراع من بين أعضائها لمدة يوم واحد، بشرط أن لا ينال أثيني هذا الشرف أكثر من يوم واحد في حياته [9]

هذا يعني أن الديمقراطية في الأصل لم تكن حكم الشعب، وهذا بهتان تاريخي، بل حكم جزء من الشعب قياسا على شعب أثينا الذي يتكون من المواطنين الأحرار الذين ينحدرون من أصل أثيني أي من أبوين اثنيين، والأجانب والعبيد، لكن الفئة الأولى فقط، وهي قليلة مقارنة بالفئتين الباقيتين، التي لها حق الممارسة السياسية وتقلد المناصب في الحكم والإدارة، ومنه نقول أن الديمقراطية كنظام حكم هو نظام عنصري تمييزي، قام على طرف واحد من بين ثلاثة أطراف موجودة في المجتمع فالديمقراطية إذن قاصرة وعرجاء.

وإذا عدنا إلى المفهوم العصري للديمقراطية فالأمر يختلف حيث أصبح لها العديد من التعاريف وحتى الممارسات عبر مختلف الدول، لذا نقول أن الديمقراطية ليست آلة عندما نضغط على **الزر** نحصل على الأهداف مباشرة، لذلك فقد اجتهد العديد من المفكرين والفلاسفة في وضع تعاريف عدة للديمقراطية، فمنهم من عرفها بأنها: "حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب" ويرى الآخر بأنها "حكم الشعب بالشعب وللشعب" وهو المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية، والأكيد أن الديمقراطية لم

تستقر على تعريف واحد جامع مانع صالح لكل زمان ومكان، فقد أفرزت التجارب الديمقراطية المختلفة عبر التاريخ مجموعة من المبادئ والقواعد التي توصف بكونها ديمقراطية، وإذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي ولد فيها وهو المجتمع الأثيني، فإن التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي، ومثال على ذلك عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، لذلك استبدل "**روسو**" قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا طرح"**روسو**" الديمقراطية النيابية محل المباشرة والتي كانت بدرتها الأولى في أثينا كما هو معلوم.

ففي العالم الغربي استخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن18 م ويشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي برزت للوجود مفاهيم أخرى وهي "**الدمقرطة**" وترى أن الديمقراطية غير موجودة وأنه لا توجد إلا "دمقرطة" غير متناهية فلا يمكن القول أن المجتمع الفلاني قد حقق الديمقراطية ووصل إلى مبتغاه لأن ديناميكية المجتمع تظهر في كل مرة فاعلين جدد يتطلب إدماجهم، وهكذا نجد "**هنتنجتون**" في كتابه "الموجة الثالثة" ينتقد المفهوم القديم للديمقراطية الذي يعود إلى الفلسفة اليونانية، أما استعمالها الحديث فيعود إلى الثورات التي عرفها الغرب نهاية القرن18م حيث وضع تصورا لنوع الديمقراطية والتي تتجسد في شكل نظام الحكم، أما "جوزيف **شومبيتر**" فيعرفها منتقدا كذلك التعريف الكلاسيكي ويرى أنها: "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية والذي تتمكن الأفراد من خلاله اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس" كما أن "**ألان توران** و**هابرماس وجون رولز**"، فيتمثل مفهوم الديمقراطية العصري عندهم في تدبير التعددية ونبذ العنف، وفي تدبير الشأن العام، وهو ما ذهب إليه **هنتيجنتون** في تعريف آخر للديمقراطية وهي انتخابات حرة ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب، وحريات أساسية معترف بها من قبل الحاكم لفائدة المحكومين والتداول السلمي على السلطة وغيرها من الضمانات،

أما **ألان توران** في موقع آخر فيرى أن الديمقراطية "هي أن نتعلم كيف نعيش معا رغم اختلافنا، فالديمقراطية هي التي تنبع من التنوع وتعيد إنتاجه"، أي العيش في ظل الاختلاف والاستعداد لإنتاج الاختلاف ... وبالرغم من ذلك تبقى الديمقراطية أحسن الأنظمة السيئة؟

للديمقراطية العديد من المفاهيم، إلا أنه هناك مجموعتين رئيسيتين يمكن من خلالهما تحديد الديمقراطية وطبيعتها:

المفهوم الأول للديمقراطية، وهو المفهوم الضيق، ويتم فيه تحديد معنى الديمقراطية من خلال الإطار السياسي، المفهوم والممارسة السياسية التقليدية.

المفهوم الثاني وهو المفهوم الواسع وفيه يمتد المفهوم الديمقراطي خارج إطاره السياسي ليشمل العديد من المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لذا فلم تعد الديمقراطية محصورة في نطاق ممارسة الحكم فحسب كما عرفت في اليونان، وإنما هي نوع من التفكير والسلوك كما يرى **جون ديوي**، ويعبر عنها بالعبارة ثلاثية الأبعاد: الحرية والمساواة والإخاء وهي عنده صورة للحياة، فإنها غير ثابتة ويجب أن تسير إلى الأمام إذا كان لها أن تعيش، وذلك من اجل مواجهة التعثرات الحاضرة والمستقبلية[10] إنها **الدمقرطة** حسب تعبير **هنتجتون**.

إن أبعاد طبيعة الديمقراطية هي احترام حقوق الإنسان أو الحقوق الأساسية للأفراد وتأكيد المواطنة والصفة التمثيلية للزعماء والحكام وتشكل بهذه الأبعاد العمود الفقري للبناء الديمقراطي السليم، ومن خصائص هذا الأخير ما يلي:

- المساواة في الانتفاع بخيرات المجتمع ومساعدة الأفراد على تنمية شخصياتهم واكتسابهم الخبرات والمهارات حتى يصبحوا أعضاء عاملين مخلصين في المجتمع
- خلو المجتمع من الظلم والعدوان والاستغلال والتعصب والاستبداد والعنصرية وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
- تمتع المجتمع بالإرادة الحرة والقرار المستقل وذلك من خلال:

. لا سيادة أو سلطة لفرد أو لجماعة قليلة على الشعب

. الفصل بين السلطات

. الحفاظ على الحقوق الشخصية والحريات العامة

. التداول السلمي على السلطة بالطرق الدستورية من خلال الانتخابات النزيهة والحرة[11] .

ولكن حالنا كمن نزل بواد مياهه جارية سائغة للشاربين، ووجد حجرين أحدهما أحمر والآخر أسود، فاحتار بأي الحجرين يتيمم، وقد نسي أنه إذا حضر الماء بَطُل التيمم؟

المحور الثالث: نقد الأغلبية في النظم الديمقراطية من خلال القران الكريم

لقد وضحنا سابقا منشأ الديمقراطية كممارسة واصلها كمفهوم وأبعادها وتطبيقاتها من خلال عنصريتها وطريقة اختيار الحكام فيها، وقدمنا نقدا وانتقادا لذلك من طرف نخبة أهلها، وعليه لا يكتمل البحث والدراسة في هذه المفارقة إلا من خلال معاني القرآن الكريم الذي تجف وتتكسر أمامه كل الأقلام، فالأغلبية أو الأكثرية في الديمقراطية يؤخذ برأيها ولو كانت على ضلالة. أليس رأي الأغلبية؟ ! أما في القرآن الكريم فالأكثرية أو الأغلبية ضالة أو كافرة أو جاهلة أو غير سوية أو لا تفقه... ويؤخذ بالرأي الصائب والسديد والسوي والصحيح ولو كان فردا واحدا.

كذلك وجب التذكير بأن الديمقراطية لا تشبه ولا تتساوى مع الشورى بأي حال من الأحوال...فإذا كانت الديمقراطية تأخذ برأي الأغلبية بغض النظر عن هذا الرأي وتقوم بالاستشارة (الانتخاب أو الاختيار) لكل الناس؟ الجاهل والأمي والصالح والفاسد والعالم و و و ، وفي كل الأمور، فإن الشورى تخص فئة من الناس (أهل العقد والحل)، وفي مجال تخصص معين(الخبراء) تتم عملية الاستشارة، وفي الأمور التي ليس فيها نص أو وحي (لا اجتهاد مع النص).. لذلك فالشورى والديمقراطية ليس هناك ما يجمعهما وهما بعيدان عن بعضهما البعض بعد السماء عن الأرض، كما أن مصطلح (الأكثرية) يراد به الأغلبية المطلقة، أو معظم الشيء، أو جله أو كله...

فآيات القران الكريم تصف أحوال أكثر الناس بأوصاف غير التي تصفهم بها الديمقراطية وترجح رأيهم، وقد تضمنت سور القرآن الكريم العديد من الآيات المخبرة والواصفة للأكثرية، فمنها الضالة، وغير المؤمنة، والمشركة، والجاهلة (لا يعلمون)، والكافرة، وغير العاقلة...

فمثلا نجد من الآيات ذات الصلة بالآيات المخبرة بعدم إيمان الأكثرية، الآية 116، من سورة الأنعام: فيقول عز من قائل: "وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون".

ونجد في سورة الروم وفي الآية 43 قول الله تعالى: " فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين"، وقوله عز وجل في سورة يوسف، الآية 106: "وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون" ، وقوله عز وجل في سورة الأعراف، الآية 187: "ولكن أكثر الناس لا يعلمون" ، وقوله تعالى في سورة البقرة، الآية 243: "ولكن أكثر الناس لا يشكرون" ، وقوله عز من قائل في سورة الفرقان، الآية 50: "فأبى أكثر الناس إلا كفورا " ، وقوله سبحانه في سورة العنكبوت، الآية 63: "قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعقلون" .

وبالمقابل، فقد وردت بعض الآيات تمتدح القلة من الناس، من ذلك قوله تعالى في سورة سبأ، الآية 13: "وقليل من عبادي الشكور" ، والقرآن الكريم من خلال وصفه لأكثر الناس بتلك الأوصاف إنما يقرر قاعدة عامة، وسنة كونية، محصلتها أن الخير والصلاح والهداية في البشر بصفة عامة قليل.

وإذا حاولنا تتبع أوصاف الأكثرية في القرآن الكريم واستخلاص دلالة كل وصف، فإننا نجد في وصف الأكثرية لا يؤمنون، أن ذلك يدل على أن الإيمان الصادق هو الضابط والمحرك والموجه للمسلم نحو العمل الصالح، وثمة علاقة طردية بين الإيمان وبين العمل الصالح، فكلما قوي إيمان الفرد كلما كان عمله صالحا والعكس صحيح.

أما وصف الأكثرية بأنهم لا يعلمون، فيعود لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على العلم، ومدح أهل العلم، وجعلهم في مرتبة عالية ومتقدمة عن أهل الجهل والجاهلين، ووصف الأكثرية بعدم العلم احتراس؛ لإنصاف ومدح القلة من الناس، الذين يعطيهم الله تعالى من فضله ما يجعلهم لا يندرجون في (الكثرة) التي لا تعلم،

ووصف الأكثرية بأنهم لا يشكرون يعود لكون الإنسان ظلوم كفور جهول، لا يعترف ولا يقدر النعم التي أنعم الله عليه، ولا يشكر خالقه على ذلك، هذه النعم التي لا تعد ولا تحصى، ومن ثم جاء الوصف القرآني للأكثرية بعدم الشكر.

وجاء وصف الأكثرية بأنهم كافرون بالرغم من أن الأصل في الإنسان فطرة الإيمان بالله سبحانه وتعالى، لكن بيئته والمؤثرات الخارجية تأخذ بيده ذات اليمين وذات الشمال، فإما تثبّته على طريق الحق والخير، وإما تدفع به إلى طريق الغواية والضلال .والخطاب القرآني يفيد أن الأكثرية تختار الطريق الثاني.للأسف؟

وجاء وصف الأكثرية بأنهم لا يعقلون كون القرآن الكريم يحث الإنسان إلى استخدام عقله الذي ميزه الله به عن سائر المخلوقات لما يعود عيه بالنفع في الدنيا و الآخرة، غير أن كثيراً من الناس غفلوا أو تغافلوا عن هذه الحقيقة؛ فهم إما أنهم لا يستخدمون عقولهم ويتصرفون وفق غريزتهم، أو أنهم يستخدمونها في غير ما يرضي الله سبحانه وتعالى؛ لذلك فهم لا يعقلون.

بالإضافة إلى بعض الأوصاف التي نجدها في القرآن الكريم للأكثرية منهم الفاسقين والذين لا يسمعون والغافلون، وبالمقابل نجد قول الله عز وجل وفي سورة ص، الآية 24: " وقليل ما هم" والقصد أن الصالحين من عباد الله قليلون.

ونختم بذكر الأكثرية في القرآن الكريم ولكن هذه المرة ليس بالوصف المذموم، بل وردت آية في صورة الحج تصف الأكثرية بأوصاف محمودة، فيقول عز وجل :"ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب"

الخاتمة:

من خلال نموذج أثينا الديمقراطي، وكما يقال فإن الديمقراطية **هي أفضل الأنظمة السيئة**، نقول أن ديمقراطية أثينا كانت طبقية بحيث فتحت الأبواب أمام المواطن الأثيني ليتبوأ أسمى المراتب بالاختيار عن طريق القرعة الذي كان يعد الجميع بدور ما ...ولكن كلمة مواطن تعني فقط من ولد من أبوين أثينيين، والكثير من المواطنين يجد صعوبة في الوصول إلى الجمعية ليشارك في المناقشات لفقرهم وحرمانهم، وهذه المناقشات يشارك فيها العاطلون طمعا في التعويض ..ومع هذا يعود الفضل إلى هذا النموذج لما وصلت إليه الديمقراطية المعاصرة والتي بدورها لها عيوب وإن لم تكن على شاكلة المواطن الأثيني فهي على أشكال أخرى؟! لكن العاقل هو من يأخذ بالرأي الصائب والسديد والسوي والصالح ولا يهمه في ذلك عدد الأفراد من وراءه، ولنا العبرة في العديد من آيات القرآن الكريم التي تصف لنا أحوال الأغلبية من الناس بغير التي ترجح رأيها الديمقراطية، بل قليل ما هم؟

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(*) . يقول صموئيل هنتغتون، المستشار الأمني للرئيس الأمريكي ريغن:"إن أوروبا هي المنبع ..الوحيد لأفكار الحرية الفردية والديمقراطية السياسية ودولة الدستور والحقوق الإنسانية والحرية الثقافية ...إنها أفكار أوروبية بحتة وليست آسيوية أو إفريقية أو شرق أوسطية .ويضيف : الحضارة الغربية وحيدة في العالم، إن عظمة الحضارة الغربية ليس لكونها عالمية، لا بل لكونها وحيدة في هذا العالم".

1 . مندر سليمان، الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم . "**المستقبل العربي**"، مجلة فكرية شهرية يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية بلبنان، العدد325 ، مارس2006 ، ص26 .

2 . عبد المجيد عمراني، **محاضرات في الفكر السياسي**، (باتنة) الجزائر :(منشورات جامعة باتنة، 1999 ، ص.26

3 . نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط4، الجزائر، دار الأمة للنشر

والتوزيع، 2016.

4 . جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الأول، (ترجمة :حسن خلال لعروسي)، ط4 ، القاهرة : دار المعارف، 1971 ، ص96

5 .. جورج سباين، الكتاب الأول، **المرجع السابق الذكر**، ص.50

6 . محمد علي أبو الريان، **تاريخ الفكر الفلسفي :أرسطو والمدارس المتأخرة**، بيروت :دار المعرفة الجامعية،1990 ، ص23

7 . بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية** .ط2، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب،1984 ، ص 79.

* . المواطنون :ليس بالمفهوم الحالي، بل هم الأحرار من أصل أثيني أي الأب والأم من أثينا.

** . إذا فحصنا هذه القبائل والتي تشكل المجلس النيابي نجدها 10 قبائل، ونعود بالتفصيل لهذه القبائل في هذا البحث.

8 . عمار بوحوش، **المرجع السابق الذكر**، ص55 .

* . عشر أيام السنة يعني 365 على 10 ويساوي 36.5 يوما، وبما أن القبيلة ممثلة بـ 50 عضوا هذا يعني أنه من أصل 50 فردا يتولى رئاسة المجلس 36 فردا...وكل صباح ينصب الرئيس الجديد وهو في نفس الوقت رئيس اللجنة ورئيس المجلس النيابي ورئيس الجمعية العمومية

9 . جورج سباين، **المرجع السابق الذكر**، ص.9

10 . عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 85

11 . نورالدين حاروش، المجتمع المدني والدمقرطة...أي دور؟ **مجلة أكاديميا**، العدد الأول، جانفي 2013،

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80417